الأمم المتحدة

A/66/439

الجمعية العامة

Distr.: General
13 December 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

تقرير اللجنة الثانية

المقرر: السيد ريموند **لاندفيلد** (سورينام)

أولا – مقدمة

١ – قررت الجمعية العامة، في جلستها العامة الثانية، المعقودة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، بناء على توصية المكتب، أن تدرج في جدول أعمال دورتها السادسة والستين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“، وأن تحيله إلى اللجنة الثانية.

٢ – ونظرت اللجنة الثانية في البند في جلساتها ١١ و ١٢ و ٢١ و ٤٠، المعقودة في ١٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر و ٩ كانون الأول/ديسمبر. ويرد سرد المناقشة التي أجرتها اللجنة بشأن البند في المحاضر الموجزة ذات الصلة (A/C.2/66/SR.11 و 12 و21 و40). ويُوجه الانتباه أيضا إلى المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في جلساتها من الثانية إلى السادسة المعقودة في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.2/66/SR.2-6).

٣ – وكان معروضاً على اللجنة من أجل نظرها في هذا البند الوثائق التالية:

(أ) تقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/66/329)؛

191211 191211 11-63651 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

(ب) تقرير الأمين العام عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية (A/66/334)؛

(ج) موجز أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١) (A/66/75-E/2011/87)؛

(د) رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للأرجنتين لدى الأمم المتحدة (A/66/388).

٤ - وفي ١١، عشرة المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ببيان استهلالي مدير مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (انظر A/C.2/66/SR.11).

٥ - وفي الجلسة ١٢، المعقودة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى مدير مكتب تمويل التنمية ببيان استهلالي، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٤٦/٦٥، بشأن مسألة الآليات الابتكارية لتمويل التنمية (انظر A/C.2/66/SR.12).

ثانيا - النظر في مشروعي القرارين A/C.2/66/L.11 و A/C.2/66/L.79

٦ - في الجلسة ٢١، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، عرض ممثل الأرجنتين، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، مشروع قرار معنون ''متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية'' (A/C.2/66/L.11) فيما يلي نصه:

''إن الجمعية العامة،

''**إذ تشير** إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة، قطر، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٦٣

المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٩٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/ يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ٤٥/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣٠/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ١٤/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢٦/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ٣٨/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١،

”**وإذ تشير أيضا** إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تشير كذلك** إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية،

”**وإذ تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية،

”**وإذ تحيط علما أيضا** بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيويورك في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١،

”**وإذ تشير** إلى التقرير المرحلي للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وبالتوصيات التي قدّمها الفريق العامل،

”**وإذ تعرب عن بالغ القلق** إزاء ما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية من تأثير سلبي على البلدان النامية، وهو ما أبرز وجود نقاط ضعف ومكامن عدم مساواة تشمل النظام بأسره منذ أمد بعيد، وإذ تؤكّد أن الإنعاش بات مهددا بظروف جديدة، منها اضطراب الأسواق المالية العالمية واستشراء ضائقات الماليات العامة، وأنه لا بد من حلّ المشاكل التي تعتري النظام الاقتصادي العالمي بأسره، وذلك عبر سبل منها الإنجاز الكامل لإصلاح النظام والبنيان الماليين العالميين،

”**وإذ تسلّم** بأن الاقتصاد العالمي يدخل مرحلة جديدة خطرة، تتسم ببقاء نقاط الضعف التي تشمل النظام بأسره دون حل، وبالانخفاض الحاد في مستوى الثقة وارتفاع درجة المخاطرة؛ وبأن معظم البلدان النامية يواجه نتيجة لذلك تحدّيات تفوق ما واجهه في أي وقت مضى منذ الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨،

”**وإذ يساورها قلق عميق** إزاء التأثيرات السلبية الإضافية التي تحدث في إطار الموجة الثانية للأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، والتي تشكّل أيضا تهديدا خطيرا للبلدان النامية في السنوات المقبلة،

”١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وكلي، وتشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

”٢ - **تعيد أيضا تأكيد** أهمية كفالة إجراء متابعة لتنفيذ توافق آراء مونتيري بشكل ملائم وفعّال، على نحو ما أكده إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية؛

”٣ - **تسلّم** بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام السيطرة الوطنية على زمام الأمور واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية، وتعيد أيضا تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية لتحقيق التنمية؛

”٤ - **تسلّم أيضا** بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوفير بيئة محلية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

”٥ - **تسلّم كذلك** بأن تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية أمر أساسي لتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي هي محور التعاون الدولي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات المقبلة، على نحو ما أكده من جديد إعلان الأمم المتحدة للألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (”خطة جوهانسبرغ للتنفيذ“)، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، والوثيقة

الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متّحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''؛

''٦ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سلبا في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الإنعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

''٧ - **تشدّد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية أثبتت الحاجة إلى مزيد من التدخل الفعال من جانب الحكومات بما يضمن تحقيق توازن مناسب بين السوق والمصلحة العامة، وتسلم بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل؛

''٨ - **تسلّم** بأن وجود قطاع خاص دينامي وشامل وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي وللحد من الفقر؛

''٩ - **تحث** البلدان المتقدمة النمو التي لم تبلغ بعد هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا، على أن تفعل ذلك، وترى أنه من أجل الوفاء بالالتزامات والأهداف المتفق عليها، من المهم أن تضع البلدان المتقدمة النمو جداول زمنية واضحة وشفافة ضمن عمليات رصد المخصّصات في ميزانياتها الوطنية للوصول بالقسم المخصّص للمساعدة الإنمائية الرسمية من ناتجها القومي الإجمالي إلى مستوى لا يقل عن نسبة ٠,٥ في المائة في أسرع وقت ممكن، مع الأخذ في الاعتبار بأنه لم يتم بلوغ هذا الهدف بحلول عام ٢٠١٠ الذي كان محدّدا له كموعد نهائي، وإلى نسبة ٠,٧ في المائة في موعد أقصاه عام ٢٠١٥؛

''١٠ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى توفير موارد جديدة وإضافية، بما يشمل السيولة في الأجل القصير وتمويل التنمية والمنح في الأجل الطويل، للبلدان النامية لكي تستخدمها في اتخاذ إجراءات وافية لمعالجة الآثار السلبية المترتبة على الأزمة المالية والاقتصادية، بما يتماشى والأولويات الإنمائية لكل منها، وتحثّ في ذلك الصدد البلدان المتقدّمة النموّ على تخصيص نسب مئوية من حزم حوافزها لتقديم مساعدات مالية إضافية إلى البلدان النامية؛

”١١ - **تشدّد** على أن تدفقات المعونة الموجّهة إلى جميع البلدان النامية ينبغي أن تكون أكثر فعالية واستدامة وقابلية للتنبؤ وخضوعا للمساءلة وتساهلية وخلوّا من الشروط، وبالأخصّ تدفقات المعونة الموجّهة إلى أضعف البلدان وأقلها نموا، إلى جانب التدفقات التي يُهدف بها إلى تقديم الدعم الكافي لما تبذله البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل من جهود للتصدّي للتحديات الإنمائية التي تخصّ هذه البلدان تحديدا؛

”١٢ - **تقرّ** إقامة مناسبة رفيعة المستوى في عام ٢٠١٢ عن تأثير الأزمات المالية العالمية على تمويل التنمية الاجتماعية في صورة حوار عن التغيّرات العالمية الراهنة، وتطلب إلى الأمين العام في هذا الصدد أن يتخذ الخطوات اللازمة لتنظيم هذه المناسبة؛

”١٣ - **ترى** أنه ينبغي لآليات التمويل الابتكارية أن تكون طوعية، وأن تستهدف التعبئة الفعّالة لموارد ثابتة المستوى ويمكن التنبؤ بها، وأن تكون مكمّلة لمصادر التمويل التقليدية، لا بديلا عنها، وأن تُصرف هذه الأموال وفقا لأولويات البلدان النامية، وألا يشكّل هذا التمويل عبئا لا مبرّر له على تلك البلدان؛

”١٤ - **تحيط علما** بالمناقشات الجارية حول الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، وتقرّر عقد اجتماع عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية خلال دورتها السادسة والستين لتناول النتائج والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، بما يشمل جملة قضايا رئيسية منها مبدأ الإلحاقية، وصرف الأموال على نحو مجزّأ، والرصد، وآليات الإبلاغ، والحوكمة، وتعريف التمويل الابتكاري، إلى جانب المخاوف المتّصلة بما يجري حاليا من إدراج لبعض الموارد المتأتية من التمويل الابتكاري ضمن حسابات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدّم تقريرا عن هذا الاجتماع خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة؛

”١٥ - **تسلّم** بالدور الهام الذي تؤدّيه عمليات تخصيص حقوق السحب الخاصة في زيادة السيولة العالمية والمساهمة في الاستقرار والإنصاف وقدرة الاقتصاد على التحمل على الصعيد العالمي، وتشجّع في هذا الصدد على الإسراع بمواصلة دراسة ما لزيادة إصدارات حقوق السحب الخاصة من دور في زيادة حجم السيولة وفي تعزيز التنمية؛

”١٦ - **تسلّم أيضا** بأن عمليات تخصيص حقوق السحب الخاصة قد ساعدت على زيادة السيولة العالمية في إطار التصدّي للأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وتدعو في هذا الصدد إلى إجراء تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة بحجم يعتدّ به عند بداية فترة الأساس المقبلة تلبيةً لاحتياجات السيولة وتعزيزا للتنمية، وتدعو أيضا إلى إجراء عمليات تخصيص حقوق السحب الخاصة بانتظام،

”١٧ - **تشدّد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، وتسلّم في هذا الصدد بأن تمويل الدين بالاقتراض وتخفيف عبئه يمكن أن يشكلا مصدرا مهما لتوفير رأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وهذا يشمل البلدان المتوسطة الدخل حيث بلغت المديونيات مستويات قد يصعب معها تحمّل أعبائها؛

”١٨ - **تشدّد أيضا** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتبرز ما للقدرة على تحمّل الديون ولفعالية إدارة الديون من أهمية للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، وتقرّ بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون مكلفة ومعطّلة لجملة أمور منها توفير فرص العمل والقيام بالاستثمارات في المجالات المنتجة، وغالبا ما يعقبها تقليص للإنفاق العام في مجالات منها الصحّة والتعليم، وتؤثر على الفقراء والضعفاء بشكل خاص؛

”١٩ - **تشجّع** البلدان المتقدمة النمو على تخصيص موارد جديدة وإضافية لمساعدة البلدان النامية على مواجهة آثار الأزمة، وذلك بسبل منها التمويل التساهلي والمستند إلى المنح، وتخفيف عبء الديون وإعادة هيكلة الديون، والاتفاقات المؤقتة على تجميد الديون بين المدينين والدائنين، وتعزيز المساعدة التقنية وبناء القدرات في مجال إدارة الديون والتفاوض وإعادة التفاوض بشأنها، وذلك لإكساب تلك البلدان القدرة على تحمل الديون ومساعدتها على الاحتفاظ بهذه القدرة؛

”٢٠ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية؛

”٢١ - **تعيد تأكيد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد أيضا تأكيد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف وتحرير التجارة على نحو فعال يمكن أن يؤديا دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

”٢٢ - **تؤكد** ضرورة مقاومة التدابير والتوجّهات الحمائية التي تعتمدها البلدان المتقدّمة النموّ على وجه الخصوص والتي تضرّ بالبلدان النامية، بما في ذلك الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحواجز الأخرى الموضوعة أمام التجارة، وخاصة الإعانات المقدمة لقطاع الزراعة، والعدول عن أي تدابير سبق أن اتخذت، مع الاعتراف بحق البلدان النامية في استخدام حيزها السياساتي على الوجه الأكمل بما يتسق مع التزامات منظمة التجارة العالمية، وتدعو منظمة التجارة العالمية وغيرها من الهيئات ذات الصلة، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى مواصلة رصد التدابير الحمائية وتقييم أثرها على البلدان النامية؛

”٢٣ - **تشدّد** على أن الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة أبرزت بمزيد من الوضوح الضرورة الملحة لإجراء إصلاح كبير وشامل لكل من النظام والبنيان الاقتصادي والمالي العالمي بحيث يُعالَج ما يعتريه من قصور من ناحية الديمقراطية، وذلك بمواصلة العمل على إعلاء صوت البلدان النامية وتعزيز مشاركتها بخصوص أمور منها السياسات والولايات والنطاق والحوكمة، ليس فقط من أجل تمكينه من مواجهة حالات الطوارئ المالية والاقتصادية واتقائها على نحو أفضل، بل وتمكينه من تعزيز التنمية بفعالية وتلبية احتياجات جميع الدول الأعضاء بإنصاف، ولا سيما البلدان النامية؛

”٢٤ - **تؤكد** أنه يجب على المؤسسات المالية الدولية على الخصوص أن تنحو منحى إنمائيا واضحا، وتدعو جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة في حوار مفتوح وشامل للجميع وشفاف حول إقامة نظام وبنيان دوليين جديدين في المجالين الاقتصادي والمالي؛

”٢٥ - **تسلّم** بأهمية تحقّق الإنصاف والشفافية في النظم المالية الدولية ونظم الرصد والتداول الدولية، وبأهمية مشاركة البلدان النامية على نحو كامل وفعّال في صنع القرار ووضع المعايير على الصعيد العالمي؛

”٢٦ - **تؤكد** أن الأزمة أبرزت أيضا ضرورة معالجة إخفاقات كبرى من قبيل عدم خضوع القطاع المالي للتنظيم والإشراف والرصد بشكل سليم، وغياب آليات الإنذار المبكّر، إلى جانب التباين بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في قدراتها على جني المكاسب الاقتصادية من الاقتصاد العالمي؛

”٢٧ - **تشدّد** على أهمية الدور الذي يؤدّيه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المهدّدة جرّاء الأزمة الاقتصادية الراهنة؛

”٢٨ - **تكرّر** دعوة اللجان الاقتصادية الإقليمية إلى مواصلة إسداء المشورة التقنية وإجراء التحليلات التقنية، بما يشمل تقديم توصيات بخصوص القضايا المالية والاقتصادية العالمية والقضايا الشاملة للنظام العالمي بأسره، بحيث تتاح للدول الأعضاء وتشكّل إسهاما في متابعة ولايات المؤتمرات الرئيسية المعنية بالتمويل والتنمية؛

”٢٩ - **تقرّ** بالجهود المبذولة لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتشدّد على ضرورة استعراض طرائق هذه العملية، حسب الاقتضاء، وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ١٤٥/٦٥؛

”٣٠ - **تدعو** رئيس الجمعية العامة إلى الشروع في إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء خلال الدورة السادسة والستين للجمعية بهدف عقد مؤتمر استعراضي لتمويل التنمية في عام ٢٠١٣؛

”٣١ - **تكرّر** مناشدتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، فهذا من شأنه أن يتيح المجال لإيجاد عملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تشمل الجميع وتكون أكثر قوّة وفعالية؛

”٣٢ - **تقرّر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ’متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨‘، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعدّه بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية

الرئيسية، ويضمّنه مقترحات محدّدة لمواصلة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية لكي تنظر فيها الدول الأعضاء''.

٧ - وفي الجلسة ٤٠، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار معنون "متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية" (A/C.2/66/L.79) قدمه نائب رئيس اللجنة، دنيس زدوروف (بيلاروس)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/66/L.11.

٨ - وفي الجلسة نفسها، تلا أمين اللجنة بيانا بشأن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.2/66/L.79.

٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قام ممثل المكسيك، ميسر مشروع القرار، بتصويب نص المشروع شفويا (انظر A/C.2/66/SR.40).

١٠ - وفي الجلسة ٤٠ أيضا، أدلى نائب رئيس اللجنة، السيد زدوروف ببيان (انظر A/C.2/66/SR.40).

١١ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية (باسم دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) وممثل إكوادور، الذي صوب النسخة الإسبانية لمشروع القرار (انظر A/C.2/66/SR.40).

١٢ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/66/L.79 بصيغته المصوبة شفويا (انظر الفقرة ١٥).

١٣ - وعقب اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.79، أدلى ممثل بولندا ببيان (باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وكذلك أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا؛ (انظر A/C.2/66/SR.40).

١٤ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/66/L.79، قام مقدّمو مشروع القرار A/C.2/66/L.11 بسحبه؛ كما سحب بيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية الوارد في الوثيقة A/C.2/66/L.49.

ثالثا – توصيات اللجنة الثانية

١٥ – توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة بأن تعتمد مشروع القرار التالي:

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٢١٠/٥٦ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٢٥٠/٥٧ و ٢٧٢/٥٧ و ٢٧٣/٥٧ المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٣٠/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٢٥/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ١٨٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، و ١٩١/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ١٨٧/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٣٩/٦٣ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٩٣/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤٥/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٤٦/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٤/٢٠٠٢ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢، و ٤٧/٢٠٠٣ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣، و ٦٤/٢٠٠٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، و ٤٥/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣٠/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧، و ١٤/٢٠٠٨ المؤرخ ٢٤ تموز/ يوليه ٢٠٠٨، و ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢٦/٢٠١٠ المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ٣٨/٢٠١١ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١١،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

---

(١) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشير إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٣]،

وإذ تحيط علما بالموجز الذي أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيويورك في ١٠ و ١١ آذار/مارس ٢٠١١[٤]،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٥]،

وإذ تحيط علما كذلك بتقرير الأمين العام عن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية[٦]،

وإذ تشير إلى التقرير المرحلي للفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٧]،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء ما للأزمة المالية والاقتصادية العالمية من آثار سلبية متواصلة، خاصة على التنمية، وإذ تدرك أن الاقتصاد العالمي في صدد الدخول في مرحلة جديدة عسيرة تتسم بشدة احتمالات وقوع حالة هبوط، بما في ذلك اضطراب الأسواق المالية وأسواق السلع الأساسية العالمية واستشراء الضائقات المالية، مما يهدد الانتعاش الاقتصادي العالمي، وإذ تؤكد ضرورة مواصلة التصدي لأوجه الهشاشة والاختلال على صعيد الأنظمة وضرورة مواصلة بذل الجهود لإصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه،

١ - **تعيد تأكيد** توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨] بأكمله وبما ينطوي عليه من نهج متكامل وكلي، وتشير إلى العزم على اتخاذ

---

(٢) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٣) انظر القرار ٦٥/١.

(٤) A/66/75-E/2011/87.

(٥) A/66/329.

(٦) A/66/334.

(٧) A/64/884.

إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري والتصدي لتحديات تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تعيد أيضا تأكيد** أن كل بلد يتحمل في المقام الأول المسؤولية عن تنميته، وأنه ليس من المغالاة التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وتسلم بضرورة تكملة الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية الوطنية واحترام الاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

٣ - **تعيد تأكيد** تصميمها على النهوض بالشراكة العالمية من أجل التنمية وتعزيزها بوصفها محورا للتعاون في السنوات المقبلة، على نحو ما أكده من جديد إعلان الأمم المتحدة للألفية[٩]، وتوافق آراء مونتيري، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[١٠]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[١]، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١١]، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية المعنونة ''الوفاء بالوعد: متّحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية''[٣]؛

٤ - **تشير** إلى أهمية الالتزام على نحو شامل بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري؛

٥ - **تعيد تأكيد** أهمية الوفاء بالالتزام باتباع سياسات سليمة وممارسة الحكم الرشيد على جميع المستويات واحترام سيادة القانون؛

---

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) انظر القرار ٥٥/٢.

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(١١) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

٦ - **تسلم** بأن تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية والاستخدام الفعال لجميع تلك الموارد أمران محوريان للشراكة العالمية من أجل التنمية، بما في ذلك دعم تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم أيضا بأن تعبئة الموارد المحلية والدولية وتوفير بيئة محلية ودولية مؤاتية محركان رئيسيان للتنمية؛

٧ - **تشير** إلى تصميم الدول الأعضاء على تحسين وتعزيز تعبئة الموارد المحلية والحيز المالي، بسبل منها، حسب الاقتضاء، تحديث نظم الضرائب وزيادة كفاءة تحصيل الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية والمكافحة الفعالة للتهرب من دفع الضرائب وهروب رأس المال، وتؤكد من جديد أنه بالرغم من أن كل بلد مسؤول عن نظامه الضريبي، من المهم دعم الجهود الوطنية في هذه المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية وتوطيد التعاون والمشاركة الدوليين في مجال معالجة المسائل الضريبية على الصعيد الدولي؛

٨ - **تعرب عن بالغ القلق** إزاء استمرار تأثير الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة تأثيرا سلبيا في التنمية، بما في ذلك تأثيرها في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وتقر بأنه لا بد من تعزيز الانتعاش، وتسلم بأن التصدي على نحو فعال لآثار الأزمة يقتضي الوفاء بجميع الالتزامات الإنمائية في الوقت المناسب، بما في ذلك الالتزامات القائمة بتوفير المعونة؛

٩ - **تشير** إلى أن مكافحة الفساد المتواصلة على جميع المستويات أولوية من الأولويات، وتعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة مكافحة الفساد بجميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تحول دون تعبئة وتخصيص الموارد بصورة فعالة ومنع تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية للتنمية، وتذكر بأن تحقيق هذا الأمر يتطلب مؤسسات قوية على جميع المستويات، بما في ذلك بشكل خاص، وجود أنظمة قانونية وقضائية فعالة وتعزيز الشفافية، وتسلم بالجهود التي تبذلها البلدان النامية والإنجازات التي تحققها في هذا الصدد، وتلاحظ تزايد التزام الدول التي صدقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[١٢] أو انضمت إليها، وتحث، في هذا الصدد، جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد على أن تنظر في القيام بذلك؛

(١٢) انظر United Nations, *Treaty Series*, vol. 2349, No. 42146.

١٠ - **تعيد تأكيد** أهمية تنفيذ تدابير لتقليص التدفقات المالية غير المشروعة على جميع الصعد وتعزيز الممارسات المتبعة في تقديم الإقرارات المالية والتشجيع على الشفافية في المعلومات المالية، وتلاحظ، في هذا الصدد، أن تعزيز الجهود الوطنية والمتعددة الأطراف المبذولة لمعالجة هذه المسألة، بوسائل منها تقديم الدعم والمساعدة التقنية للبلدان النامية لتعزيز قدراتها، أمر بالغ الأهمية؛

١١ - **تشدد** على الحاجة إلى مزيد من التدخل الفعال من جانب الحكومات بما يضمن تنظيما مناسبا للسوق يعزز المصلحة العامة، وتسلم أيضا بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل؛

١٢ - **تسلم** بأن وجود قطاع خاص دينامي وشامل وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي وللحد من الفقر، وتشدد على ضرورة اتباع سياسات وأطر تنظيمية ملائمة على الصعيد الوطني وبما يتماشى مع القوانين الوطنية لتشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، ولتعزيز دينامية قطاع الأعمال التجارية وحسن أدائه والعمل في الوقت نفسه على تحسين نمو الدخل وتوزيعه وزيادة الإنتاجية والتمكين والعمل في ذات الوقت على زيادة تمكين المرأة وحماية حقوق العمال والبيئة، وتكرر تأكيد أهمية كفالة استفادة جميع الناس من النمو عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات؛

١٣ - **تعيد تأكيد** أن تعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية عنصر أساسي للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاغن، وتطلب في هذا الصدد إلى الأمين العام أن ينظم، بالتعاون مع رئيس الدورة الخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، مناسبة خاصة في عام ٢٠١٢ بشأن تمويل التنمية الاجتماعية؛

١٤ - **تلاحظ** أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة محلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق من بينها تهيئة الظروف لإفساح المجال للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز

الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

١٥ - **تعيد تأكيد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد، وتعيد أيضا تأكيد أن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف وتحرير التجارة على نحو فعال يمكن أن يؤديا دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

١٦ - **تشدد** على ضرورة مقاومة الاتجاهات الحمائية وتصحيح أي تدابير مخلة بالتجارة اتخذت بالفعل وتتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية مع التسليم بحق البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في الاستفادة بالكامل مما لديها من مرونة بما يتوافق مع تعهداتها والتزاماتها في إطار منظمة التجارة العالمية، وعلى أن الاختتام الناجح لجولة الدوحة بنتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية سيوفر زخما تشتد حاجة التجارة الدولية إليه وسيسهم في النمو الاقتصادي والتنمية؛

١٧ - **تؤكد** أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وهدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

١٨ - **تؤكد** الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تسهم به المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل من خلال جملة أمور منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية والمؤسسية والمادية وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة

والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

١٩ - **تؤكد أيضا** ضرورة تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتؤكد كذلك أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب، بل هو عنصر مكمل له، وتدعو إلى التنفيذ الفعال لوثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[(١٣)]؛

٢٠ - **تسلم** بأن التنمية البشرية تظل أولوية أساسية وبأن الموارد البشرية هي أثمن الأصول التي تمتلكها البلدان وأعلاها قيمة، وأن تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل الكريم للجميع من الأمور الأساسية، وتكرر تأكيد أهمية الاستثمار في رأس المال البشري، في مجالات منها، الصحة والتعليم، عن طريق اتباع سياسات اجتماعية شاملة للجميع، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

٢١ - **ترى** أن آليات التمويل الابتكارية يمكن أن تسهم إسهاما إيجابيا في مساعدة البلدان النامية على تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية على أساس طوعي، وأن هذا التمويل ينبغي أن يكمل مصادر التمويل التقليدية وألا يكون بديلا لها، وإذ تقر بالتقدم الكبير المحرز حتى الآن في مجال المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، تؤكد أهمية رفع مستوى المبادرات القائمة ووضع آليات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٢٢ - **تحيط علما** بالمحادثات الجارية بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية، وتطلب إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظم مناسبة خاصة بشأن الآليات الابتكارية لتمويل التنمية بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين خلال الدورة الموضوعية للمجلس في عام ٢٠١٢؛

٢٣ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم وفي الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها؛

---

(١٣) القرار ٦٤/٢٢٢، المرفق.

٢٤ - **تشدد أيضا** على أن القدرة على تحمل الديون أمر أساسي لدعم النمو، وتؤكد في هذا الصدد أهمية القدرة على تحمل الديون والإدارة الفعالة للديون في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وتسلم بأن أزمات الديون السيادية غالبا ما تكون باهظة التكلفة ومضرة بأمور منها فرص العمل والاستثمار المنتج، وغالبا ما تتبعها تخفيضات في الإنفاق العام في مجالات منها الصحة والتعليم، ما يضر بشكل خاص بالفقراء والضعفاء؛

٢٥ - **تؤكد** أن الأزمة المالية والاقتصادية أكدت ضرورة إجراء إصلاحات وأضافت زخما جديدا للمناقشات الدولية الجارية بشأن إصلاح النظام المالي الدولي وبنيانه، بما يشمل المسائل المتصلة بولاية هذا النظام ونطاقه وإدارته وقدرته على الاستجابة وتوجهه الإنمائي، حسب الاقتضاء، وتشجع، في هذا الصدد، على استمرار الحوار المفتوح الشامل للجميع والشفاف؛

٢٦ - **تلاحظ** الجهود الهامة المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي للتصدي للتحديات التي تطرحها الأزمة المالية والاقتصادية، من أجل ضمان العودة بالكامل إلى نمو يقترن بإيجاد فرص عمل جيدة وإصلاح النظم المالية وتعزيزها وتحقيق نمو عالمي قوي ومستمر ومتوازن؛

٢٧ - **تسلم** بضرورة مواصلة تعزيز تنسيق واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وبأهمية كفالة اتسامها بالانفتاح والنزاهة والشمولية من أجل تكميل الجهود الإنمائية الوطنية الرامية إلى ضمان نمو اقتصادي مطرد وشامل وعادل وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٨ - **تؤكد من جديد** أهمية توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرارات ووضع المعايير في الميدان الاقتصادي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد بالقرارات الهامة التي اتخذت مؤخرا بشأن إصلاح هياكل الإدارة والحصص وحقوق التصويت في مؤسسات بريتون وودز، بما يعكس على نحو أفضل الحقائق الراهنة ويعزز صوت البلدان النامية ومشاركتها، وتكرر تأكيد أهمية إصلاح إدارة تلك المؤسسات من أجل جعل المؤسسات أكثر فعالية ومصداقية وشرعية وخاضعة أكثر للمساءلة؛

٢٩ - **تؤكد من جديد أيضا** أن صناديق الأمم المتحدة وبرامجها واللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي، وفقا لولاية كل منها، دورا هاما في النهوض بالتنمية وحماية مكاسب التنمية، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وتعيد كذلك تأكيد تصميمها على مواصلة اتخاذ خطوات لتعزيز منظومة الأمم المتحدة وكفالة تنسيق جيد لأعمالها واتساقها وفعاليتها من أجل دعم هذه الأهداف؛

٣٠ - **تؤكد من جديد كذلك** ضرورة مواصلة تكثيف مشاركة اللجان الإقليمية في عملية متابعة تمويل التنمية بطرق منها إسداء المشورة التقنية إلى الدول الأعضاء وإتاحة التحليلات لها؛

٣١ - **تكرر تأكيد** أهمية كفالة إيجاد عملية حكومية دولية تتولى متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٢ - **تقر** بالجهود المبذولة لتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتكرر تأكيد ضرورة استعراض طرائق هذه العملية، حسب الاقتضاء، وفقا للأحكام الواردة في الفقرة ٣٠ من قرار الجمعية العامة ٦٥/١٤٥؛

٣٣ - **تقرر** أن تنظر، وفقا للفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، في الحاجة إلى عقد مؤتمر لمتابعة تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣، وتقرر في هذا الصدد أن تجري مشاورات غير رسمية بغية اتخاذ قرار نهائي بشأن الحاجة إلى عقد مؤتمر من هذا القبيل بحلول عام ٢٠١٣؛

٣٤ - **تعترف** بالعمل الذي يضطلع به مكتب تمويل التنمية في الأمانة العامة، وتشجع المكتب على أن يواصل عمله وفقا لولايته، بالتعاون مع الخبراء من القطاعين العام والخاص ومن الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني؛

٣٥ - **تكرر** مناشدتها الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة النظر في المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ما من شأنه تيسير تنفيذ عملية حكومية دولية لتنفيذ متابعة تمويل التنمية تكون شاملة للجميع وأكثر قوة وفعالية؛

٣٦ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين البند المعنون ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ولحالة تنفيذ هذا القرار، يعده بالتعاون التام مع الجهات المعنية المؤسسية الرئيسية.